أكدت أن 90 % من ملاحظات الجهات الرقابية لم تتم معالجتها

«الميزانيات» تطالب «الكهرباء» بإعادة هيكلة المشاريع الإنشائية بما يناسب قدراتها التنفيذية

اعضاء لجنة الميزانيات

انس الصالح خلال حضوره الاجتماع

- عبد الصمد : ديوان المحاسبة اعتبر الوزارة من الجهات غير المتعاونة معه
- اللجنة لاحظت أن هناك خللاً وارتباكاً في الأعمال المالية نتج عنهما العديد من الملاحظات
- آلية تحصيل المبالغ الخاصة بالفواتير تساهم في تضخم رصيد الديون المستحقة للحكومة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين على الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء عن السنة المالية 2017/2018.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة تبين لها أن 90% من الملاحظات لم تتم تسويتها ومعظمها ملاحظات مستمرة ومتكررة ولم تأخذ الوزارة أي إجراءات جادة لتسويتها. وأضاف في تصريح صحافي أن ديوان المحاسبة اعتبر الوزارة من الجهات غير المتعاونة معه من حيث عدم تمكينه من الدخول على النظام الخاص بفواتير الكهرباء أسوة بالجهات الأخرى كديوان الخدمة المدنية ووزارة المواصلات وذلك نتيجة تحججها بسرية المعلومات في حين أكدت الوزارة أن كل المعلومات والبيانات متاحة لديوان المحاسبة. وأوضح عبد الصمد أن اللجنة أكدت ضرورة تعاون الوزارة مع جميع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بأعمالها الرقابية وفقا لما جاء في القوانين المنظمة لذلك وأن تحججها بالسرية غير مبرر خصوصا أن جهات أخرى قد مكنت الديوان من الدخول إلى أنظمتها التي تتشابه معها من حيث نوعية المعلومات.

وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أن الوزارة تعاني من خلل وارتباك في أعمالها المالية والمحاسبية نتج عنها العديد من الملاحظات سجلتها الأجهزة الرقابية في تقاريرها وتعاني الوزارة أيضا من خلل في إدارة عقودها حيث لا توجد متابعة لتمديد أو تجديد للعقود المنتهية بالإضافة إلى التأخر في فرض غرامات التأخير على المقاولين.

وتابع أن الوزارة تتجاوز في كثير من الأحيان المحطات الرقابية ومنها على سبيل المثال عدم عرض بعض الاستمارات والعقود على المراقب المالي عدم أخذ موافقات الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة قبل الارتباط وعدم أخذ موافقة الجهات الرقابية عند تجديد أو تمديد العقود أو إصدار الأوامر التغييرية.

وأشار إلى أنه رغم إقرار مجلس الأمة ميزانية توجيه 3 - النفقات الرأسمالية للسنة المالية 2018/2017 بوقت مبكر إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على تنفيذ تلك المشاريع، حيث بلغ عدد المشروعات التي لم يصرف عليها أي مبلغ 42 مشروعا، وهو ما يؤكد عدم الدقة في حصر ظاهرة تأخر المشاريع في إقرار الميزانية.

وأكد أن الوزارة تحتاج إلى إعادة هيكلة مشاريعها الإنشائية بما يتناسب مع القدرة التنفيذية للوزارة حيث إن الاستمرار في التأخر في إنجاز المشاريع سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها في المستقبل. وذكر أن اللجنة ركزت على ضرورة تحميل بند الصيانة الجذرية بما يخص من مصروفات حيث قامت الوزارة بتحميل هذا البند تكاليف توريد عمالة لمختلف القطاعات الوزارة كالشؤون المالية وإدارة المشتريات وإدارة التدقيق وغيرها من الإدارات التي ليس لها علاقة بالأعمال الفنية والصيانة.

كما أكدت اللجنة ضرورة اعتماد الوزارة على الكوادر الفنية الكويتية من حديثي التخرج والتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتقديم دورات خاصة للفنيين التي تحتاجهم الوزارة أسوة في الجهات الأخرى.

وتطرقت اللجنة إلى وقود تشغيل المحطات في الوزارة والتي تزودها به مؤسسة البترول كونه يمثل ما يقارب 50% من مصروفات الوزارة حيث بينت الوزارة أنها لم تستشر أبدا في نوعية الوقود التي تزود به وليس لها أي علاقة فيما يتعلق في التعديلات التي ستتم في مصفاة الزور.

وأشار ديوان المحاسبة إلى أن اتفاقية التحاسب بين الوزارة ومؤسسة البترول تبخس حقوق الوزارة وجاءت في صالح مؤسسة البترول، وعليه فإن اللجنة تؤكد ضرورة إعادة النظر في تلك الاتفاقية وضرورة التنسيق بين الوزارة والمؤسسة في نوعية الوقود تحقيقا للفائدة القصوى.

وبين عبد الصمد أن اللجنة أكدت ضرورة إعادة النظر في آلية التحاسب بين الوزارة والمؤسسة حيث إن المؤسسة تقوم بتزويد الوزارة بالوقود بناء على السعر العالمي بينما تتحاسب الوزارة مع المؤسسة على استهلاكها للكهرباء بالسعر المدعوم.

وتساءلت اللجنة عن آلية تحصيل المبالغ الخاصة بفواتير الكهرباء المتبعة حاليا والتي تساهم بشكل مباشر في تضخم رصيد الديون المستحقة للحكومة علما بأن الوزارة تعتمد حاليا على شركات للقيام بقراءة العدادات.

وبينت الوزارة أنها في صدد تنفيذ مشروع العدادات الذكية والذي يمكن الوزارة من معرفة استهلاك الكهرباء من دون الحاجة إلى قراءة العدادات وهو ما يسهم بحصر المطالبات أولا بأول.

يشكل تأثيراً سلبياً ومباشراً على البيئة وصحة أهالي المنطقة

فهاد يقترح نقل مردم النفايات بالجهراء إلى آخر بعيداً عن المناطق السكنية

عبدالله فهاد

أعلن النائب عبدالله فهاد عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: شهد مكب (مردم النفايات) في محافظة الجهراء توسعات كبيرة وهائلة ويتم الردم بطريقة بدائية، ما يشكل تأثيرا سلبيا ومباشرا على البيئة وصحة أهالي المنطقة، ويخالف توجهات الدولة للمحافظة على البيئة وتنويع مصادر الدخل، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «وقف توسعة مكب النفايات وحظر استخدامه من قبل بلدية الكويت، ونقله إلى موقع بديل بعيداً عن المنطقة السكنية».

الدمخي يقترح إنشاء عيادة وشباك خاص في صيدلية مستوصف السالمية للمواطنين

عادل الدمخي

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:

نظرا لما يعانيه المواطنون في منطقة السالمية في المستوصف الخاص بالمنطقة من ازدحام وانتظار لمدة طويلة للدخول للعيادة وأخذ الأدوية بسبب عدد الوافدين الكبير بالمنطقة، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«عيادة خاصة وشباك خاص في الصيدلية للمواطنين».

استفسر عن طلب «الصحة» لميزانيات تعزيزية لبند العلاج بالخارج

عسكر لتقديم «التجارة» تقريرا دوريا لمجلس الأمة عن إجراءات مكافحة ارتفاع الأسعار

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة بأن تقوم وزارة التجارة بتقديم تقرير دوري كل ستة أشهر الى مجلس الأمة يبين الخطوات التي اتخذتها الوزارة تجاه ظاهرة غلاء الأسعار.

ونص الإقتراح على ما يلي:

نظرا لغلاء المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية، ووقوف وزارة التجارة والصناعة أمام ذلك مكتوفة الأيدي، من دون اتخاذها خطوات عملية تحد من ذلك، ما أدى إلى عدم استقرار أسعار السلع الغذائية فضلا عن تأثير ذلك على قضية الأمن الغذائي بأكملها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام وزارة التجارة والصناعة بتقديم تقرير دوري كل ستة أشهر الى مجلس الأمة يبين فيه الخطوات التي اتخذتها الوزارة حيال ظاهرة غلاء الأسعار، مع إرفاق جدول تبين فيه أسعار أهم (30) سلعة غذائية ومقارنتها بالأسعار السابقة لكي يقف المجلس على خطوات الوزارة ومعالجة لتلك الظاهرة من جانب ودراسة مدى استقرار الأسعار من جانب آخر.

كما وجه النائب عسكر العنزي سؤالين إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح.

وقال عسكر في مقدمة السؤال الأول:

نشرت إحدى الصحف المحلية في تاريخ 15 أكتوبر 2018 خبراً يفيد بمطالبات المستشفيات الأميركية للمكتب الصحي في واشنطن بمبلغ مليار دولار عن الفترة من أول يناير 2017 حتى سبتمبر 2018، رغم أن حالات الابتعاث للعلاج بالخارج اقتصرت على (4) حالات وهي أمراض السرطان والأطفال والحالات الحرجة والجراحات المستعصية.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

-1 ما مدى صحة ما أثير عن مطالبات المستشفيات الأمريكية من المكتب الصحي في واشنطن بمبلغ مليار دولار؟ إذا كانت المطالبات صحيحة فما أسباب التأخير في دفع مستحقاتها؟

-2 عدد حالات الابتعاث للعلاج بالخارج خلال الفترة من أول يناير 2017 حتى سبتمبر 2018.

-3 هل توجد أي مطالبات أو التزامات مالية متأخرة على المكاتب الصحية في كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا للمستشفيات أو المصحات التي يعالج فيها المواطنون عن المدة ذاتها المشار إليها أعلاه؟

-4 هل طلبت وزارة الصحة أي ميزانيات تعزيزية لبند العلاج بالخارج خلال السنة المالية السابقة أو الحالية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بإحصائية تتضمن المبالغ المالية التي طلبتها الوزارة والتي وافقت عليها وزارة المالية.

وطالب عسكر في السؤال الآخر إفادته عن الآتي:

-1 كم يبلغ عدد الدورات التدريبية التي وافقت وزارة الصحة على عقدها داخل الكويت وخارجها خلال عام 2018 ومدتها وفئاتها سواء كانوا (أطباء، وفنيين، وإداريين)؟ مع تزويدي بنسخة منها.

-2 الدورات التدريبية التي خوطب ديوان الخدمة المدنية بشأنها، مع بيان إذا تمت الموافقة عليها أو رفضها.

-3 الدورات الفنية والإدارية خلال عام 2018 ومدتها.

-4 نسخة من البعثات الدراسية التي وافقت عليها الوزارة أو رفضها

معتبراً أنها أضرت بالحقوق المالية والإدارية لهم

السويط: التقييمات السنوية لبعض موظفي «المراقبين الماليين» تفتقد الموضوعية والعدالة

ثامر السويط

دعا النائب ثامر السويط وزير المالية د. نايف الحجرف إلى فتح تحقيق في تخفيض نسب تقييم الأداء السنوي لبعض الموظفين بجهاز المراقبين الماليين.

وقال السويط في تصريح صحافي إنه في حال صحة ذلك فإن وزير المالية هو المسؤول سياسيا، مؤكدا عدم القبول بظلم أي موظف يقوم بدوره الرقابي بكل جهات الدولة باقتدار.

وأضاف أن تلك الفئة أنجزت تقريرها عن النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وما تضمنه من بيانات واحصائيات أشاد بها مجلس الوزراء وعبر عن شكره وتقديره لرئيس الجهاز وجميع العاملين فيه.

وتساءل السويط ألا يستحق هؤلاء العاملون الدعم المعنوي والمادي على ما يقومون به من أجل الحفاظ على المال العام والتصدي لأوجه العبث بمقدرات الدولة المالية.

وأكد أنه لن يقف مكتوف الأيدي إزاء العبث بتقييمات المراقبين الماليين، معتبرا أن تلك التقييمات جاءت فاقدة للموضوعية والعدالة وأضرت بالحقوق المالية والإدارية لبعض العاملين في الجهاز.

واعتبر السويط أن حصول الموظف على تقييم لأدائه يتسم بالموضوعية والعدالة هو حق أصيل له وان الظلم في هذه المسألة ينعكس سلبا على اداء عمله ويشعره بالإحباط خاصة في جهاز رقابي يسعى لتحقيق رقابة مسبقة فعالة ويهدف لضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، ويعزز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.